

الكتاب الخامس
الأطماع الإقليمية

obeikandi.com

أثيوبيا

ان الاهتمام الأثيوبي بالصومال يعود إلى أيام إمبراطور الحبشة، منليك الثاني أواخر القرن التاسع عشر، حيث كان دائم السعى لتوسيع رقعة ملكه علي حساب دول الجوار فشارك في مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ لتقسيم القارة الأفريقية، كما قام بضم إمارة هرر الصومالية بعد المؤتمر بعامين بمساعدة الإيطاليين وعن طريق المنفعة المتبادلة قدم مساعدة للانجليز في مواجهتهم للثورة المهدية في السودان مقابل الحصول علي إقليم الصومال الغربي (أوجادين) في معاهدة ٤ مايو ١٨٩٧، والذي يعد أحد أسباب الخلاف الجوهري بين الجانبين إلي الآن وهذا الصراع التاريخي هو الذي جعل أثيوبيا تخشي أن يؤثر انتصار قوي اسلامية علي الشأن السياسي القائم داخل أثيوبيا ذاتها من خلال مساعدة القوميات الإسلامية الأثيوبية بها خاصة الأورومو، للمطالبة بالمزيد من حقوقها السياسية، مما يؤدي إلي اختلال المعادلة السياسية ليس في أديس ابابا فحسب، بل في كل دول القرن الأفريقي. فالصراع الأثيوبي الصومالي إرث استعماري حيث كانت القارة الأفريقية الغنية بالمواد الخام منطقة أطماع تتكالب عليها القوى الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ولم تكن منطقة القرن الأفريقي التي تتمتع بموقع إستراتيجي مميز استثناء من ذلك.

ففي عام ١٨٣٩ أرادت الإمبراطورية البريطانية إقامة حامية عسكرية لها على أرض الصومال لكي تؤمن الطريق إلى مستعمراتها في عدن وتوفر لجنودها الغذاء فاقتطعت من أرض الصومال مساحة أطلقت عليها الصومال البريطاني وعلى المنوال نفسه سارت فرنسا عام ١٨٦٠ فاحتلت مساحة من الأرض الصومالية عرفت باسم الصومال الفرنسي (جيبوتي فيما بعد)، ولم تتأخر عنهما إيطاليا فأقامت كذلك صومالاً أسمته الصومال الإيطالي عام ١٨٨٩ إلى هنا يبدو الأمر طبيعياً من المنظور الإمبريالي على الأقل حيث قوى استعمارية تقطع أراضي ومساحات شاسعة من شعوب آمنة ومستقرة، وترسم وتقرر حدوداً دون الأخذ في الاعتبار التوزيعات القبلية والتكوينات العرقية للسكان لكن عام ١٩٣٦ عن إيطاليا أن توسع نطاق نفوذها على حساب المناطق التي تحتلها بريطانيا فاجتاحت جيوشها منطقة أوجادين وأوجادين في تلك الفترة ورغم أن سكانها صوماليون ويتحدثون اللغة الصومالية إلا أنها وفقاً للمصالح الامبريالية كانت خاضعة للسيطرة البريطانية وملحقة بأثيوبيا، فادعت إيطاليا أنها تريد إعادة الأمور إلى نصابها ومن ثم قامت بضمها إلى الأراضي الصومالية وأطلقت على هذه المنطقة بأكملها (الصومال الإيطالي وإقليم أوجادين) منطقة شرق أفريقيا الإيطالية ومنذ تلك الفترة وإقليم أوجادين يمثل بؤرة للتوتر وسبباً للصراع بين الصومال وأثيوبيا أياً كان النظام السياسي الحاكم في الدولتين، وكان

أيضاً ستارة تتسلل من خلفها القوى الكبرى لبسط نفوذها في النصف الثاني من القرن العشرين والقوى الكبرى هذه المرة هي الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالي والاتحاد السوفيتي قائد المعسكر الاشتراكي واتخذت الحرب الباردة بين القوتين العظميين من الأراضي الصومالية والأثيوبية ميداناً لها، فاندلعت حرب كبيرة بين أثيوبيا والصومال بسبب إقليم أوجادين واستمرت طوال الفترة بين عامي ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧، ودعمت الولايات المتحدة أثيوبيا بالمال والسلاح والتأييد السياسي في المحافل الدولية، بينما وقف الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية وراء الصومال وقدمتا له المال والسلاح واستمرت الحرب ثلاث سنوات وأنهك القتال الدولتين فقربا وقف إطلاق النار، وساعدهما على ذلك أن حدة الاستقطاب من قبل الدول العظمى على مسرح الأحداث الدولية خفت نوعاً ما، الأمر الذي انعكس على الحدود الصومالية الأثيوبية، لكنه هدوء حذر وأشعل الحرب هذه المرة اللواء محمد سياد بري الذي استولى على الحكم عام ١٩٦٩ ومع ذلك نشط في تقديم الدعم المادي والعسكري للفصائل الصومالية وللمعارضة الأثيوبية المتواجدة في إقليم أوجادين، وطالب أثيوبيا صراحة برد الإقليم وهو ما رفضته الأخيرة، فاندلعت الحرب الثانية بين الدولتين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وحققت القوات الصومالية في بداية المعركة نجاحاً كبيراً واحتلت أجزاء واسعة من الأراضي الأثيوبية، لكن الولايات

المتحدة سرعان ما تدخلت وأمدت القوات الأثيوبية بالسلاح، مما غير من نتائج المعركة وبدأت الكفة ترجح لصالح أديس أبابا فاتخذ سياد بري قراراً بوقف القتال لكن النزاع المسلح الذي تقوم به الميليشيات المدعومة من الجانبين لم تتوقف، وقد تسبب قرار بري في ضياع المكتسبات التي أحرزها الجيش الصومالي الذي كان قاب قوسين من تحقيق حلمه القومي باستعادة إقليم أوجادين، مما أشعر المؤسسة العسكرية الصومالية بالإهانة وتسبب في الاضطرابات التي عمت البلاد وكانت مقدمة للانقلاب على بري وإنهاء نظام حكمه عام ١٩٩١.

وكانت مصلحة أثيوبيا في عدم قيام حكومة قوية في الصومال من شأنها تهديد نفوذ أديس أبابا وإحياء الشعور القومي لدى سكان إقليم أوجادين المحتل لذا كانت أثيوبيا أكثر المستفيدين من زوال الدولة الصومالية وتفتتها إلى عدة دول بعد سقوط حكومة بري، حيث لم يعد أمامها خصم يمتلك جيشاً منظماً يطالب بحقوق تاريخية ويدعم جماعات مسلحة تسعى لهذا الغرض.

وراهنت أثيوبيا رهاناً خاسراً على الحكومة الانتقالية الموالية لها التي منيت بخسائر كبيرة في مواجهتها مع قوات المحاكم الإسلامية أدت إلى فقدانها لنفوذها في معظم مناطق الصومال، وحينما أيقنت أديس أبابا أن الأمور سوف تفلت من يدها إلى فترة قد تطول قررت الدخول مباشرة في

الحرب وقدمت دعماً عسكرياً واستخباراتياً للحكومة الانتقالية، ولم تكتف بذلك بل قررت أن تدخل بقواتها المسلحة بصورة مباشرة لتحسم الصراع عسكرياً لصالحها ولصالح حليفها الحكومة الانتقالية التي طلبت منها المساعدة وتطورت الأمور ميدانياً بسرعة غير متوقعة وقررت المحاكم الإسلامية أن تحول طبيعة المعركة إلى حرب عصابات ضد الحكومة الانتقالية وضد أثيوبيا، الأمر الذي ينذر بطول أمد القتال وبعودة أجواء الصراعات والحروب مرة أخرى بعد أشهر نعم فيها الشعب الصومالي بالأمن الذي افتقده لأكثر من ١٥ عاماً ويشكل انتشار السلاح في يد الفصائل والمليشيات والأفراد أحد أهم التحديات والمشاكل في الصومال منذ انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١ وعلى مدى ١٦ عاماً فشلت الحكومات الانتقالية الهشة المتعاقبة في جمع السلاح من أفراد الشعب. ويسجل للمحاكم الإسلامية التي اندحرت أمام قوات الحكومة الانتقالية مدعومة بالقوات الأثيوبية نجاح جزئي في هذا المجال، رغم عدم تمكنها من جمع السلاح بالكامل، إلا أنها نجحت في إخفاء المظاهر المسلحة في المناطق التي فرضت عليها سيطرتها إلى ما قبل اندلاع المعارك الأخيرة وفقدتها السيطرة على جميع معاقلها.

ومع سيطرة الحكومة الانتقالية على مقديشيو والمناطق الأخرى عاد الحديث مجدداً عن نزع السلاح ويستغرب بعض سكان مقديشيو قرار الحكومة الانتقالية خصوصاً أن الحكومة تشير إلى أنها ستعاون في نزع

السلاح من الشعب عموماً ومن سكان العاصمة خصوصاً مع القوات الأثيوبية التي يعتبرها الصوماليون عدواً تاريخياً منذ عقود ومنذ سقوط الحكومة المركزية قوض تهريب السلاح عبر الحدود البرية من أثيوبيا والبحرية من اليمن الاستقرار في الصومال ورغم أن الأمم المتحدة فرضت عام ١٩٩٢ حظراً على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، فإن تهريب الأسلحة من جهات مختلفة لم يتوقف عبر وسائل متعددة ومن المعروف أن حمل السلاح طوال حقبة الحرب الأهلية في الصومال كان يمثل جزءاً من هوية المواطن الصومالي، بل كان يعتبر رفيقه الذي يحمي به من الميليشيات والمسلحين الآخرين واللصوص وقطاع الطرق.

كيف تدير أثيوبيا الحرب:

تعتمد أثيوبيا في إدارتها للحرب على عدة محاور وأساليب نستعرضها معاً فيما يلي :

- محاولة كسب التأييد الدولي: بدأت أثيوبيا استعدادها لخوض الحرب ضد قوات المحاكم بصورة مبكرة وبالتحديد منذ سقوط مقديشو في أيدي المحاكم، وفي هذا الإطار يشير مراقبون دوليون إلى عبور قوات أثيوبية كبيرة إلى الأراضي الصومالية والتمركز في بلدة بيداوا مقر الحكومة الانتقالية، وسعت أثيوبيا إلى استعداد القوى الدولية ضد المحاكم

وترويج فكرة ارتباطها بتنظيم القاعدة، وقبل الإعلان الرسمي عن مشاركتها في الحرب الدائرة في الصومال ادعى رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي أن بلاده أجبرت على الدخول في حرب مع المحاكم التي وصف عناصرها بالإرهابيين، وأنهم طالبان أفريقيا، في محاولة لكسب التعاطف الدولي مع قرار الحرب، وفي هذا الإطار أعلنت الحكومة الانتقالية المدعومة من أثيوبيا بعد أيام من بدء القتال أنها اعتقلت مقاتلين إسلاميين بعضهم من باكستان وأفغانستان والسودان، كما تحدث مسئولون في الحكومة الانتقالية عن وجود ثمانية آلاف مقاتل أجنبي يقتتلون إلى جنب قوات المحاكم.

- منع وصول مساعدات من الدول المجاورة إلى المحاكم: فبعد أيام من بدء القتال أعلنت الحكومة الانتقالية أنها أغلقت الحدود البرية والبحرية والجوية، وهذه الحكومة ليست لها سيطرة على حدودها، ولكن هذا الإعلان لمطالبة المجتمع الدولي وخصوصاً الدول المجاورة بمنع أية مساعدات قد تصل لقوات المحاكم، ولتأكيد هذا المنع قصفت الطائرات الأثيوبية مطار مقديشيو ومطار دوجلي لقطع الطريق أمام أية إمدادات أو مساعدات عسكرية قد تصل للمحاكم الإسلامية.

- محاولة خداع الشعب الصومالي بشأن التدخل الأثيوبي في بلاده: شدد الرئيس الأثيوبي في خطابه الذي ألقاه قبيل إعلانه الحرب رسمياً

على أن قوات بلاده ستغادر الصومال فور انتهاء مهمتها هناك، وأن بلاده لن تبقي جندياً عقب إتمام مهمتها والقضاء على الإرهابيين، وهذه التصريحات محاولة لتسكين مشاعر العداء الصومالي تجاه القوات الغازية التي هاجمت الصومال أكثر من مرة واحتلت أجزاءً واسعة من الصومال أواخر عام ١٩٩٦؛ وسيطرت على ثلاث مناطق في جنوب الصومال؛ إلا أنها تراجعت عسكرياً بسبب الضغوط الدولية، وحرص المسنولون الأثيوبيون في حديثهم عن الحرب على تأكيد أنهم خاضوا هذه الحرب استجابة لطلب الحكومة الانتقالية الشرعية - بحسب وصفهم - ضد قوى خارجة عليها.

وعمدت القوات الأثيوبية إلى تعيين أمراء الحرب السابقين حكاماً للمدن التي استولت عليها- رغم تعارض ذلك مع رغبة الحكومة الصومالية المؤقتة - للدعاء بأن الحرب مع المحاكم الصومالية ليست حرباً دينية ولكنها حرب أهلية.

- فتح أكثر من جبهة للقتال مع المحاكم في وقت واحد: شنت القوات الأثيوبية هجوماً شاملاً على عدة محاور في وقت واحد لتخفيف الضغط على قواتها المدعومة بالقوات الحكومية الصومالية في بيداوا مقر الحكومة الانتقالية المؤقتة ولتشتيت جهود المحاكم بين هذه المحاور المتعددة وشملت هذه المحاور التي بدأت بها القوات الأثيوبية هجومها

على المحاكم: محافظة باي - محافظة هيران- محافظة مدج وتوسعت هذه المحاور فيما بعد، وتمكنت أثيوبيا من السيطرة على معظم المناطق التي خاضت فيها القتال بينما انسحبت قوات المحاكم الصومالية دون قتال يذكر، بعد ذلك استولت القوات الأثيوبية على مدينة جوهر وبلعد حتى تمكنت في النهاية من دخول مقديشيو.

- استغلال التفوق العسكري الأثيوبي: حيث شنت الطائرات الأثيوبية هجمات جوية على عدد من المواقع تتركز فيها قوات المحاكم قبل أن تهاجمها القوات البرية المدعومة بأسلحة ثقيلة، مما دفع قوات المحاكم للتراجع، وهذا التفوق يصعب أيضاً من مهمة تراجع قوات المحاكم.

لكن رغم كل ذلك أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي هايلي مريم ديسالين إنه يريد سحب القوات الأثيوبية من الصومال في أقرب وقت ودعا قوة الاتحاد الأفريقي في هذا البلد إلى الإسراع في انتشارها لتحل محلها. وقال هايلي مريم إنه ينتظر بفارغ الصبر سحب قواته من الصومال في أقرب وقت، ما إن تحل محلها القوات الصومالية والأفريقية مع التركيز على أن أديس أبابا ستواصل مساعدة الصومال على حرب مقاتلي حركة الشباب الإسلامية المتطرفة.

والأغلبية من الشعب الصومالي لم يفهم بعد المقاصد الحقيقية وراء تكرار أثيوبيا دخول الصومال وهناك كثير من المثقفين الصوماليين

يفهمون حقيقة المقصد الأثيوبي لكنهم لا يريدون أن يأخذوا موقفاً واضحاً منها، خوفاً من أن يُلصق بهم تهمة الإرهاب، أو أن يصبحوا هدفاً لأجهزة المخابرات الأثيوبية الموجودة في كل زاوية من زوايا الصومال ومعروف أن لدى أثيوبيا وكينيا استراتيجية واضحة وموقف موحد في توجيه مستقبل الصومال بعد انهيار الحكومة المركزية، وتتغير وسائل هذه الاستراتيجية من وقت لآخر، حتي تحقق في آخر المطاف ثمارها المرجوة، وتأخذ مرة طابعاً سلمياً كتدخل دبلوماسي وسياسي ودعائي ومخابراتي لتحقيق هذه الاستراتيجية، وتأخذ مرات عدة التدخل العسكري المباشر وغير المباشر لتنفيذ هذه الاستراتيجية وفرضها علي الشعب.

وكانت كينيا موكلة بإدارة المطبخ السياسي الصومالي، ومسئولة عن الملفات السلمية التي تدعم تحقيق هذه الاستراتيجية المشتركة، بينما كانت أثيوبيا موكلة بوسائل القهر كالاغتيالات السياسية، والتدخل العسكري، لكن ما هو جديد علي ساحة الصومال في هذا الوقت بالذات هو ما تمارسه كينيا من تدخل عسكري، وهذه سياسة جديدة تحتاج إلي تحليل، وتساؤلات عدة:

هل هناك ضعف من قبل القوات الأثيوبية أرغم كينيا علي أن تلعب دوراً أكبر من دورها السابق؟

أم أن كينيا أدركت أن الشعب الصومالي وصل إلى مرحلة من الضعف لا يقدر على مواجهتها ومواجهة أطماعها؟

أم أنها تريد احتلال أجزاء من الصومال تنفيذاً لمخططات وضعتها سابقاً وأينعت ثمارها في هذا الوقت؟

أم أن هناك أسباباً أخرى غير هذه الأسباب أرغمت كينيا على تغيير وسائلها الدبلوماسية إلى عسكرية في الشأن الصومالي؟؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات نوضح الاستراتيجية المشتركة بين أثيوبيا وكينيا تجاه الصومال وتتلخص فيما يلي:-

أولاً: بعد انهيار الحكومة المركزية ألا يوجد في المستقبل دولة صومالية موحدة وقادرة على صياغة الصومال الكبير من جديد، لذلك وصفت الخارجية الأثيوبية إعادة إحياء الصومال الكبير بمصطلح المهمة الفارغة والحلم الفاشل وسمت أثيوبيا وصف هذه الرغبة بالمستحيلة .

ثانياً: أن لا تستقر العاصمة مقديشيو وأن لا توجد داخلها قوة سياسية صومالية واحدة تديرها، سواء كانت هذه القوة علمانية أو دينية أو قبلية، وإضعاف كل كيان سياسي يريد التحكم في مقاليد العاصمة، وعدم تمكينه من هذه الفرصة، لأن مقديشيو تمثل رأس الأفعى، ولجأت أثيوبيا لكثير من الوسائل لمنع استقرار مقديشيو حتي لا تكون مقراً آمناً لأي

حكومة صومالية وليدة، ولأن استقرار مقديشيو قد يكون حجر زاوية لأي حكومة تقوم في الصومال، لذلك من أهم أولوياتها إغراق مقديشيو في الفوضى وتحويلها إلى عاصمة مهجورة ومثلث برمودا الخطير.

ثالثاً: السعى لتقسيم الصومال إلى مناطق وأقاليم متناحرة، وإبعاد كل اقليم عن جواره، وخلق مناخ عدائي بين القبائل الصومالية لضرب وحدة البلاد من أصلها، وتحييد بعض القبائل الصومالية عن الصراع الأثيوبي التاريخي، وإشغالها في صراعات وحدود محلية، لذلك دعمت أثيوبيا كلا من صومال لاند وبت لاند الواقعين في الشمال حتي لا يكونا جزءاً من المقاومة في الصومال، وحتى تتفرغ لإدارة ملف الجنوب، والذي بدوره تريد أن تقسمه إلى أجزاء صغيرة، لذلك تخطط الاستراتيجية المشتركة بين كينيا وأثيوبيا أن يكون الشمال مستقراً، وعكس ذلك أن يكون الجنوب دائماً في فوضى حتي لا يوجد شعباً صومالياً موحداً يقاوم الأهداف الأثيوبية والكينية وقادراً علي بناء وصياغة مستقبله.

رابعاً: الاستفادة من كل مقدرات الشعب الصومالي، ونهب ثرواته واستغلال نفوذه في المنطقة علي حساب الشعب الكيني والأثيوبي، وتحويله إلى شعب فقير وضعيف وتدني كرامته وتاريخه، وإبرازه بشكل مغلوط وغير صحيح للعالم حتي يصبح يعرف دولياً بمصطلح اللاجئ ولكي يفقد هويته وانتمائه استخدمت أثيوبيا وكينيا جملة من

الخطوات المدروسة من البر إلى البحر حتي أصبحت المقاومة في الأرض إرهاباً والدفاع في البحر قرصنة

خامساً: أرادت أثيوبيا ان تجد منفذاً بحرياً حتي لا تبقى كدولة حبيسة في تاريخها القادم، ولذلك قامت كينيا بالفعل بنهب أجزاء من البحر الصومالي، واستعانت لأجل ذلك بالاتفاقية المعروفة التي كانت حكومة شيخ شريف طرفاً فيها، ووقع هذه الاتفاقية بقلم وزيره السابق عبد الرحمن عبد الشكور وزير التعاون الدولي والتخطيط، وأكثر من ذلك تريد كينيا احتلال ميناء كسمايوا الاستراتيجي في هذه الأيام، وإدارته باسم قبيلة من القبائل الصومالية، في وقت لم تبلور سياسة أثيوبيا من أي منفذ بحري صومالي لتستولي عليه وتطمع في المستقبل، إلا أن تحقيق هذا الأمر من أولويات الاستراتيجية الأثيوبية في الصومال.

هذه البنود وغيرها تمثل الاستراتيجية الأثيوبية الكينية المشتركة تجاه الصومال، ولذلك يتكرر دخول القوات الأثيوبية داخل حدود الصومال كلما هددت جهة سياسية صومالية بنداً من هذه البنود الخمسة، واليوم ربما هددت حكومة شريف البند الثاني بعد انسحاب حركة شباب المجاهدين من مقديشيو، وأصبحت قادرة علي إعادة استقرار العاصمة وهو خط أحمر كما قلنا لا تقبل أثيوبيا المساومة عليه، ولذلك نرى التدخل

العسكري المباشر من أثيوبيا وكينيا لخلق كيانات وتشكيلات بديلة عن حركة الشباب المجاهدين حتي لا تكون مقديشيو آمنة مستقرة .

كينيا

شهدت السياسة الكينية منذ أكتوبر ٢٠١١ تحولاً نوعياً في علاقاتها الخارجية، حيث أقدمت الحكومة الكينية، للمرة الأولى منذ تحرر البلاد، علي التدخل العسكري في الصومال، بدعوي القضاء علي حركة شباب المجاهدين الصومالية،التي سبق أن أعلنت مسئوليتها عن عدد من الهجمات المسلحة ضد أهداف كينية علي الحدود مع الصومال وتوجد دوافع عديدة سرية ومعلنة وراء هذا التحول النوعي في السياسة الكينية،كما تتباين ردود الأفعال الصادرة عن كافة الأطراف مع هذا الحدث الجلل، سواء علي مستوي الداخل الصومالي، أو علي المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي ينعكس علي السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن تنجم عن التدخل الكيني، الذي يحمل مخاطر جمة بالنسبة للاستقرار السياسي والأمني في كل من الصومال وكينيا بصفة خاصة، وفي القرن الإفريقي بوجه عام.

دوافع التدخل الكيني:

تضررت كينيا كثيراً من حالة عدم الاستقرار المستمرة في جارتها، الصومال،حيث يستقبل معسكر داداب للاجئين في شمال شرق كينيا

الآلاف من الصوماليين الذين هربوا من المأساة الإنسانية في بلادهم، حيث تجاوز العدد في هذا المعسكر ٤٥٠ ألف لاجئ بسبب ظروف الحرب والمجاعة في جنوب الصومال وقد تفاقمت الأوضاع في هذا المعسكر، نتيجة اختطاف عدد من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، مما أضر كثيراً بعمليات الإغاثة.

لكن التطور الذي حسم أمر التدخل كان الهجمات المستمرة علي المنتجعات الساحلية في كينيا، واختطاف السائحين الأجانب منها، مما شكل تهديداً لقطاع السياحة في كينيا، وهو بمثابة ركيزة أساسية للاقتصاد الكيني، لاسيما أن تلك العمليات تزامنت مع وصول الموسم السياحي الكيني إلي مرحلة الذروة ولما كانت حركة شباب المجاهدين قد أعلنت مسئوليتها عن هذه الهجمات، فقد اعتزمت كينيا التدخل العسكري في الصومال من أجل منع تسلل عناصر شباب المجاهدين إلي كينيا، عبر تدمير معاقل الحركة في شريط الحدود، المسمى بإقليم أزانيا، الذي يشمل أقاليم جدو وجوبا السفلي.

لكن هناك مراقبين يرون أن التدخل الكيني لا يستهدف استئصال شباب المجاهدين، ومنعهم من التسلل إلي داخل الأراضي الكينية فحسب، وإنما تحركه دوافع أخرى ثلاثة، هي:

- إقامة منطقة عازلة بطول ١٠٠ كم داخل الأراضي الصومالية المتاخمة للحدود الكينية وكانت كينيا قد طرحت من قبل مبادرة تستهدف إقامة هذه

المنطقة العازلة تحت اسم جوبالاند أو أزانيا، وذلك لمنع هجمات شباب المجاهدين، علي أن تخضع تلك المنطقة لقيادة وزير الدفاع الصومالي ونظراً لأن المبادرة لم تر النور، فقد سعت كينيا إلي أن تنفذها بنفسها، بدلاً من الاعتماد بصورة كبيرة علي شركائها المحليين. - السيطرة الكاملة علي ميناء كيسمايو الذي يشكل شريان الحياة لحركة شباب المجاهدين، والذي ربما يفتح لكينيا ممراً بحرياً آمناً لعمليات محتملة ضد جنوب الصومال.

- ضم أجزاء من إقليم جوبا السفلي للأراضي الكينية، تماماً كما احتلت نيروبي منطقة انفدي الصومالية وضمتها إلي أراضيها، مما يساعد كينيا علي الاستفادة من خيرات الإقليم وخدمة مصالحها الاقتصادية.

ويري محللون وجود شواهد علي أطماع توسعية لدي كينيا في الصومال، وذلك لا يقتصر علي الأراضي الصومالية فحسب، وإنما يشمل أيضاً عدداً من الجزر البحرية، حيث سبق أن وقعت كينيا مذكرة تفاهم مع الصومال عام ٢٠٠٩، تقضي بإعادة ترسيم الحدود المائية بين البلدين، إلا أن البرلمان الصومالي رفض الاتفاقية بأغلبية ساحقة. ومن ثم، يذهب البعض إلي أن كينيا تريد استثمار تدخلها العسكري في الصومال من أجل ضم المنطقة الاقتصادية في المياه الصومالية إلي كينيا عن طريق ضغوط علي القادة الصوماليين، والتعجيل بإعلان الحدود البحرية الصومالية، متجاهلة بذلك قانون البحر والموانئ الصومالية،

الصادر في ١٠ سبتمبر ١٩٧٢، والاتفاقية التي أبرمتها إيطاليا مع بريطانيا في ١٧ ديسمبر ١٩٧٢، نيابة عن المستعمرتين السابقتين، التي أوضحت أن الجزر الواقعة في المنطقة الاقتصادية، والمعروفة بلاموشاقو، جزر صومالية وفي ظل الاتهامات التي وجهت إلى كينيا بغزو الأراضي الصومالية، وأنها تنفذ مخططاً قديماً يهدف إلى منع إقامة حكومة مركزية قوية في الصومال، سعت كينيا إلى تبرير تدخلها العسكري، وتأكيد مشروعيته، وكسب التأييد الإقليمي والدولي لعملية التدخل حيث أكد الرئيس الكيني، موي كيباكي، أن قواته عندما تدخلت في الصومال، فهي تمارس حق الدفاع عن النفس إزاء عناصر متطرفة تسعى إلى زعزعة استقرار بلاده، وأن هذا التدخل يستند إلى اتفاق التعاون الذي وقعه وزير الدفاع الكيني والصومالي في مقديشيو في أكتوبر ٢٠١١، والذي يجيز للقوات الكينية القيام بعمليات عسكرية وأمنية في منطقة جوبا السفلى الصومالية الحدودية.

وبدأ التدخل العسكري الكيني وسط اتهامات من الرأي العام الكيني لحكومة نيروبي بالتخاذل عن حماية البلاد، وكذا في خضم مخاوف غربية من تدهور الأوضاع في الصومال، خاصة في مناطق الحدود الكينية الصومالية لذلك اجتاح أكثر من ألف وستمئة جندي كيني الحدود الصومالية في ١٥ أكتوبر ٢٠١١، في عملية عرفت باسم ليندا نجي، والتي تعني باللغة السواحلية بحماية الأمة وهي أكبر عملية عسكرية

تنفذها القوات المسلحة الكينية منذ الاستقلال.

وخلال حملتها العسكرية، شنت القوات الكينية، التي توصف بأنها ثاني أقوى جيش في المنطقة، حرباً من جهتين: شمال إقليم جوبا السفلي، حيث احتلت مدناً، منها طوبلي وقوقاني وتابتا، وغرب الإقليم، حيث احتلت مدن هوزينجوي وبورجابوا الساحلية، ورأس كمبوني القريبة من البحر، وجلب التي طال بها القصف الكيني، كما طال أيضاً المنطقة رقم ٥٠ ورقم ٦٠ وأفجوي وبلدوجلي بإقليم شبيلي السفلي.

لكن التقديرات تشير إلى أن الجيش الكيني، الذي أصبح علي بعد نحو ١٢٠ كم من مدينة كيسمايو، لا يزال عازماً علي السيطرة علي هذه المدينة الاستراتيجية، التي تشكل المعقل الرئيسي لحركة شباب المجاهدين، والمصدر الأساسي لتمويلها، حيث تسيطر عليها الحركة تماماً منذ أغسطس ٢٠٠٨، وتستفيد منها من خلال رسوم الصادرات وعائدات تصدير الفحم.

ثالثاً- رد الفعل الصومالي:

تباينت ردود الأفعال الرسمية والشعبية في الصومال إزاء التدخل العسكري الكيني فعلي المستوي الرسمي، أكد الرئيس، شيخ شريف شيخ أحمد، إدانته للعملية العسكرية التي تنفذها كينيا في جنوب البلاد، وحذر من تداعياتها الخطيرة علي الأوضاع في الصومال، وعلي مقدار الثقة التي بنيت بين الصومال وكينيا عبر العقود الماضية، مشيراً إلي أن

الحملة الكينية تمت بدون موافقته، وأن الحكومة والشعب الصوماليين لا يسمحان لأي قوات بدخول أراضيها دون موافقتها المسبقة، مؤكداً أن الاتفاق الذي وقع مع كينيا في أكتوبر ٢٠١١ كان يقتصر على مجرد تقديم التدريب والدعم اللوجستي للقوات الصومالية في مواجهة المعارضة وكانت الحكومة الصومالية قد وقعت هذا الاتفاق، نظراً لافتقارها إلى قوات نظامية يعتد بها، حيث سبق أن تم تدريب آلاف الجنود الصوماليين التابعين للحكومة في بعض دول إيجاد، وذلك بتمويل أمريكي، إلا أن العديد من هؤلاء الجنود لم يتمكنوا من الاستمرار في الخدمة، بسبب عدم حصولهم على رواتبهم لشهور عديدة، بل إن بعضهم التحق بجماعات مسلحة ذات ارتباطات بتنظيم القاعدة كما سبق أن طالب الرئيس الصومالي، في خطابه بالأمم المتحدة، في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠، بتعزيز قوات الاتحاد الإفريقي العاملة في بلاده، ووضع استراتيجية عسكرية تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة، تتضمن إرسال قوات أممية إلى الصومال كما طلب الرئيس الصومالي، خلال اجتماعه بالأمين العام للجامعة العربية والمندوبين الدائمين في يوليو ٢٠١٠، بدعم عربي مالي، قدره عشرة ملايين دولار شهرياً، من أجل تسيير العمل الحكومي، ودفع رواتب أجهزة الأمن كما كرر شيخ شريف هذا المطلب، خلال كلمته أمام القمة العربية الاستثنائية، في مدينة سرت الليبية، في ٩ أكتوبر ٢٠١٠ وفي ضوء تعثر فرص بناء أجهزة أمن يمكن الارتكاز إليها،

تعاقبت حكومة مقديشيو مع شركة أمريكية متخصصة في توفير الحماية الأمنية، لتوفير الأمن الشخصي للمسؤولين الحكوميين، وكذلك أمن القوافل الحكومية، إضافة إلى تقديم خدمات التدريب والاستشارات الأمنية وبالرغم من صدور بيانات عن وزارة الإعلام الصومالية تؤكد ما ذكره شيخ شريف، فإنه بدا أن هناك تضارباً في المواقف الرسمية، حيث ناقض إدانة الرئيس الصومالي للعملية الكينية مضمون بيان مشترك صدر مسبقاً عن لجنة اتصال خاصة بين الصومال وكينيا، جرت فيه الإشارة إلى تنسيق العمليات بين الجانبين كما أنه يناقض ما أكدته رئيس الوزراء الصومالي، عبد الولي محمد علي، الذي قال إنه كما استعانت حكومة الصومال بقوات الاتحاد الإفريقي من أوغندا وبوروندي في محاربة مقاتلي شباب المجاهدين في مقديشيو، فإنها تستعين بالقوات الكينية في قتل الشباب في المناطق الجنوبية، بموجب التفاهم الأمني بين البلدين.

الأكثر من ذلك أن رئيس الوزراء الصومالي أعلن، خلال زيارته لنairobi، أن شباب المجاهدين يمثلون العدو المشترك للشعبين الصومالي والكيني، وأكد ترحيبه بأي جهة تشارك فيما وصفه تحرير الصومال من مقاتلي الشباب كما أكد وزير الدفاع الصومالي، تأييده للتدخل الكيني، داعياً سكان المناطق الجنوبية المستهدفة إلى النزوح من بيوتهم ويرجع المراقبون التضارب في التصريحات الصادرة عن

القيادات العليا للحكومة الصومالية إلى عمق الخلافات إزاء الدور الكيني العسكري الجديد في الصومال، وحجم الضغوط المحلية والخارجية التي يتعرضون لها، وتضارب المصالح السياسية والمالية بين الدول الإفريقية المتورطة عسكرياً في الصومال.

وعلى المستوى الشعبي، تباينت ردود الأفعال أيضاً بين اتجاه التزم الصمت إزاء التدخل العسكري الكيني، وآخر يري ضرورة التصدي لما رأوه غزواً كينيا لبلادهم، بدعوي أن كينيا صاحبة مصلحة أكيدة في عدم وجود حكومة مركزية قوية في الصومال، وذلك خشية أن تطالب تلك الحكومة باستعادة إقليم انفدي، الذي سبق أن استولت عليه كينيا بفعل تواطؤ الاستعمار البريطاني.

وبوجه عام، فإن رد الفعل الصومالي الشعبي على الغزو الكيني لم يكن على شاكلة ما حدث في مواجهة التدخل الأثيوبي عام ٢٠٠٦ وربما يعزي ذلك إلى وجود جماعات صومالية كبيرة داخل الصومال وفي كينيا، تنظر بنوع من التقدير إلى الدور الكيني الذي وفر ملاذاً آمناً لكثير من العائلات الصومالية، خلال مراحل الصراع الصومالي المختلفة، وكذا في خضم موجة الجفاف العارمة التي اجتاحت الصومال، فضلاً عن تعاطف هؤلاء الصوماليين مع كينيا في مواجهة سياسات شباب المجاهدين، ومعتقداتهم الفكرية وأعلنت حركة شباب المجاهدين أن القوات الكينية قوات غازية، تحركها الرغبة في نهب ثروات الصومال، خاصة في

منطقة جوبا الغنية بالثروات الطبيعية كما اتهمتها بانتهاك حقوق الإنسان، وذلك من خلال قصفها لمخيم خيبر للنازحين الصوماليين، مما أدى إلى مقتل وإصابة عشرات المدنيين.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فلعل وضع كينيا، كشريك أمني قديم معها، وتوافق مصلحة البلدين في هزيمة شباب المجاهدين، التي تصنفها واشنطن كحركة إرهابية منذ مارس ٢٠٠٨، قد زادا من توقعات إمكانية مشاركة واشنطن في العملية العسكرية الكينية لكن الولايات المتحدة نفت أن تكون قد علمت مسبقا بقرار التدخل الكيني، أو أنها تشارك من الأساس في هذه العملية حيث أعلنت الخارجية الأمريكية أن الارتباط بين واشنطن ونيروبي في مجال مكافحة الإرهاب بشرق إفريقيا، وإن كان يتضمن تقديم المساعدة لنيروبي لتنمية قدراتها في مواجهة التهديدات الإرهابية المسلحة، فإن قرار التدخل الكيني في الأراضي الصومالية كان خاصاً بكينيا وحدها، حتى إنها لم تخطر واشنطن به قبل اتخاذ ونفي البيت الأبيض ما ذكرته صحيفة واشنطن بوست، بشأن قيام طائرات أمريكية موجهة بعمليات حربية في الصومال، انطلاقاً من قاعدة عسكرية في أثيوبيا، حيث أن الطائرات المتمركزة في إثيوبيا غير مسلحة، ويقتصر دورها علي القيام بعمليات استطلاع في الصومال، في إطار المشاركة الأمريكية مع حكومة الصومال في تحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي ونفت فرنسا المشاركة في العملية العسكرية التي تقوم بها

كينيا، ولكن أكدت في الوقت ذاته الدعم الكامل للتدخل الكيني، أهداف التي أقرت في مقديشيو في سبتمبر ٢٠١١ ومن الجلي أن ادعاء الولايات المتحدة وفرنسا بأن التحرك الكيني كان مفاجئاً لهما أمر لا يمكن قبوله، فقد أكد المتحدث باسم الجيش الكيني أن البحرية الأمريكية قامت بقصف مواقع حركة الشباب عبر الحدود الصومالية، كما قصفت المقاتلات الفرنسية مواقع للحركة في بلدة كوداي الصومالية، وكذا بالقرب من ميناء كيسمايو.